العراق والثورة الجزائرية

الدكتور / بشير سعدوني
أستاذ محاضر - أ -

كانت حكومة العراق في عهد الملك فيصل الثاني ونوري السعيد[1] وعبد الإله تصنف بالحكومة الرجعية، وكانت مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالمصالح والأهداف البريطانية ومكبّلة بحلف بغداد[2]، وكانت تقف موقفًا معاديًا من دعاة القومية العربية، وقد قامت بالضغط على سوريا لعزلها على مصر قبل الوحدة ، ووقفت موقفا غير مشرف أثناء تأميم قناة السويس، إذ أنّ نوري السعيد شجع انطوني ايدن وزير خارجية بريطانيا، على الاعتداء على مصر، حيث اقترح عليه القيام " **بتوجيه الضربة وبأسرع مما يمكن** "[3] لأنه " **لو بقي** (جمال عبد الناصر) **دون عقاب فسوف يهلكنا جميعًا** "[4] على حدّ تعبيره. كما أن هذه الحكومة لم تعترف بقيام الجمهورية العربية المتحدة سنة 1958، وكانت تخشى من أي حركة ثورية في الوطن العربي يمكن أن تؤثر على الواقع السياسي للنظام الملكي، وقد وصف توفيق المدني رئيس هذه الحكومة بـــ "الرئيس سيء الذكر"[5] وقال بأنه قابل خلال زيارته للعراق سنة 1957 السيد/ جودت الأيوني، وقال له :" لا تنتظروا الكثير من النظام الحاضر فهو غير حرّ، ولا يعبر عن رأي العراق، ولربما تغيرت الحالة وترون عندئذ حقيقة العراق " [6].

و مع ذلك، فإن حكومة نوري السعيد كانت مجبرة على عدم معاداة الثورة الجزائرية بل، وإبداء خطاب سياسي متعاطف نسبيًا معها، بسبب تعاطف الشعب العراقي وأحزابه وصحفه معها، وقد بدا هذا التأييد خلال التعليق الذي أذاعه راديو بغداد، الناطق باسم الحكومة يوم 08 ماي 1957 حيث دعا العرب لنصرة الجزائر

بكل وسيلة وبقدر استطاعتهم إن أرادوا العزة واستعادة حقوقهم كاملة، مع التركيز على ولوج باب الجهاد بواسطة البذل والسخاء لإخوانهم الجزائريين، وعدم الاكتفاء بالكلام والتوجع[7].

إنّ هذا التصريح الصادر عن هيئة خاضعة لحكومة موالية للغرب، بل مقيدة معه بمعاهدات (حلف بغداد) يعدّ خطوة جريئة، متقدمة، لكن الغالب أنه جاء لامتصاص غضب الجماهير المتعاطفة مع الثورة الجزائرية، هذه الجماهير التي لم تتوان عن دعم هذه الثورة بكل الوسائل (مظاهرات ، خطب حماسية ، جمع أموال ...)[8].

و في نفس اليوم، أي8 ماي 1957 افتتح اكتتاب لفائدة الثورة حضره الملك فيصل الثاني[9]، وألقى بالمناسبة كلمة حثّ فيها الحاضرين على المشاركة المكثفة في هذا العمل الذي جاء لمؤازرة الشعب الجزائري الشقيق، معتبرًا أنّ المساهمة في هذا الاكتتاب عمل إنساني جليل، وأمر يقتضيه الواجب " نحو إخواننا المجاهدين، إخوة ينتمون لنا في القومية والدين " [10].

هل كان هذا الخطاب حقًا يعبر بصدق عن رأي القادة العراقيين وقناعاتهم تجاه الشعب الجزائري وثورته ؟ أم أنّه مجرّد " ذرّ للرماد في العيون" كما يقال يسعى إلى إظهار هذه القيادة بمظهر الوطنية والقومية، المتألمة من المظالم المسلطة على الشعب الجزائري، المتآزرة والمتعاطفة معه، لاسيما وأنّ المشرق العربي، آنذاك، كانت تتجاذبه تيارات عديدة، شيوعية، قومية، غربية[11].

فمن جهة هناك "البعثيون" و"القوميون" الذين يسعون إلى محاربة الاستعمار ومؤسساته وعملائه، ودعم حركات التحرر في الوطن العربي مشرقًا ومغربًا، ومن جهة أخرى هناك " التغريبيون " المرتبطون بالمصالح الاستعمارية، الساعون لارضاء المحتل، الذين لا يريدون اغضابه، ويخشون نقمته.

و الحقيقة هي أنّ هذا الخطاب أملته ظروف عديدة منها الاعتقاد السائد، آنذاك، وهو أنّ دعم أي دولة عربية للثورة الجزائرية هو واجب لا يجوز التخلي عنه، إضافة إلى ضغط الأحزاب العراقية الوطنية والقومية .

غير أنّ البعض يرى أنّ هذا الخطاب أملته عاطفة الأخوّة التي يشعر بها العراقيون حكومة وشعبا تجاه أشقائهم الجزائريين، ومن هؤلاء **الأمين بشيشي**[12] الذي قال أنّ العراق لم يقصر في مساعدة الثورة الجزائرية في عهد الملكية، مبينا أن الهدف من قوله ذلك هو إحقاق للحق، ووفاء للتاريخ[13]، ولكي يثبت صدق قوله يروي الحادثة التالية.

" شاهدت الملك فيصل، رحمه الله، وهو يجهش بالبكاء حين علم من العقيد أوعمران ما يقاسيه الشعب الجزائري من ويلات، في الوقت الذي يتواجد فيه أشقاؤه العرب في قصورهم، يرتشفون الشاي، ناعمين، في أكواب مزركشة، وكانت، عندها الكؤوس المطلية بالذهب تدور بين الحاضرين[14].

لكن هذا التعاطف والتآزر، يبقى محدودا لا يمكن أن يصل إلى المستوى الذي يغضب الانجليز أو الفرنسيين، أو الغرب عموما، فقد تحاشت السلطات العراقية، في عهد نوري السعيد، فتح إذاعتها الرسمية لبرنامج إعلامي خاص بالجزائر تخوفا من ازدياد غليان الجماهير الشعبية العراقية الأمر الذي قد يؤدي إلى ما لا يحمد عقباه بالنسبة لنظام الحكم في ذلك العهد، وكذا بالنسبة للمصالح الغربية داخل العراق.

و قد عبر القصر الملكي، وخاصة نوري السعيد، لكل من زارهم من مسؤولي الثورة الجزائرية على استعداده الكامل لتقديم أي دعم مالي، أو مادي آخر للثورة الجزائرية، لكنه أكد، وفي كل مرة أنه لا يرى ضرورة، أبدا، لفتح أبواب الأثير لصوت الجزائر من إذاعة بغداد[15].

وبعد قيام الثورة العراقية في 14 جويلية 1958 التي أطاحت بالنظام الملكي، وأقامت نظاما جمهوريا بزعامة عبد الكريم قاسم[16]، ثم عبد السلام عارف[17]، أصبح الحكم في العراق أكثر اهتماما بالقضايا الوطنية والقومية، فازداد الخطاب الرسمي تأييدا ومناصرة للقضية الجزائرية، ومواكبة لأحداثها[18]، إذ لم تمض إلاّ أيام معدودة على نجاح الثورة حتى أعلنت صراحة عن موقفها الداعم للثورة الجزائرية، دون قيد أو شرط، وذلك على لسان وزير خارجيتها عبد الجبار جومرد الذي عبّر عن عطف الجمهورية العراقية شعبا وحكومة على قضية الجزائر المجاهدة، مؤكدا أنها تعمل مع العاملين لدعم هذه الحركة المقدسة في سبيل الوصول إلى تحقيق الاستقلال، متعهدا بتقديم العون المادي والأدبي لدعم حق الجزائريين المشروع، واصفا جهاد الجزائريين بالمقدس الذي سيبلغ أهدافه، معلنا أن هذا الوطن ستعود الحرية إلى ربوعه، ويعم السلام أرضه[19].

والواقع أن هذا التغير في الخطاب العراقي الرسمي كان منتظرا، ولم يفاجئ أحدا.

وعندما تشكلت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية كان أول من تقدم للاعتراف بها ممثل العراق، وهو ما بينه أحمد توفيق المدني الذي وصف الواقعة، ذاكرا أنه ما إن انتهى من قراءة النص العربي لإعلان الحكومة المؤقتة ومناهجها، حتى تقدم منه سفير العراق، المحامي فائق السامرائي، فأعلن اعتراف العراق بالحكومة الجديدة، كما وعد، باسم الحكومة العراقية، بتقديم الإعانة الكاملة للثورة الجزائرية، والتأييد المطلق لها[20].

ثم اتخذت الحكومة العراقية مواقف هامة تجسّد روح التضامن مع الجزائر، من هذه المواقف المقاطعة الاقتصادية، ففي 13 نوفمبر 1958 صدر بلاغ يعلن:

"إن حكومة العراق، في إطار التأييد والمؤازرة اللتين تحيط بهما قضية الجزائر، قد قررت وقف كل نشـــاط اقتصـــادي وتجـــاري في العراق، وطلبت

من الموردين والشركات الخاصة التي تعمل لحساب الدولة العراقية أن تمتنع عن إبرام أية عقود جديدة مع الشركات الفرنسية " [21].

لقد اتخذت حكومة العراق هذا القرار ونفذته، رغم أن الجامعة العربية ناقشت هذه القضية في عدة اجتماعات دون التوصل إلى نتيجة، كما أن مؤتمر وزراء خارجية الدول العربية المنعقد في 31 جانفي 1961 هدد بالمقاطعة دون أن يحسم في الأمر [22].

لم تكتف الحكومة العراقية بقطع العلاقات الاقتصادية مع فرنسا، بل تجاوزت ذلك بالربط بين عودة السلم للجزائر، وإقامة أي علاقة طبيعية بين الدول العربية وفرنسا بصفة خاصة، وبقية الدول الغربية بصفة عامة [23].

وحين تقدم المرحوم أحمد بودة رئيس البعثة الجزائرية في العراق، بطلب للسلطات العراقية بفتح باب الإذاعة للثورة الجزائرية استجابت هذه السلطات على الفور لطلبه، وشرع في البث الإذاعي ابتدءا من صائفة 1958، حيث أحدثت أثرا عظيما في الأوساط الشعبية العراقية، فصار الشعب العراقي يعرف أدق المعلومات عن الثورة الجزائرية فتعلق بها وأصبحت مثله الأعلى [24].

وبمناسبة افتتاح المفاوضات الفرنسية-الجزائرية أعادت الحكومة العراقية، من جديد تأكيد دعمها اللامشروط للقضية الجزائرية، ووقوفها إلى جانبها، واعتبرتها قضية عراقية بحتة، فصرح وزير خارجية العراق هاشم جواد للصحافيين قائلا بأن الجمهورية العراقية تعتبر المشكلة الجزائرية مشكلة عراقية، ومؤكدا أنها تتابع عن كثب كل تطوراتها، وأنها تقف إلى جانب الحكومة الجزائرية، وأنها واثقة، تماما، من أن الجزائر ستحصل على استقلالها[25].

وبعد مد وجزر بين الطرفين الفرنسي والجزائري، وتلكؤ الجنرال ديغول، والتهرب من الاستجابة لمطالب الجزائريين الأساسية منها الوحدة الترابية والشعبية

للجزائر، واعتبار الصحراء جزءا لا يتجزأ منها، صرح هاشم جواد ممثل العراق في الأمم المتحدة قائلا:

" لقد آن الأوان لكي تتخذ الأمم المتحدة موقفا أكثر إيجابية من المشكل الجزائري، ويجب عليها اليوم أن تخطط برنامجا يساعد على تطبيق مبدأ تقرير المصير بالجزائر، بعد أن خيب الجنرال ديغول آمال الرأي العام العالمي[26].

أما عن الخطاب الرسمي في ميدان الدعم المادي فقد برز في عدة مناسبات، منها ما رواه أحمد توفيق المدني حيث ذكر أن وفد جبهة التحرير الوطني زار العراق برئاسة رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة في أفريل 1959، واستقبل استقبالا حارا لم يشهد له مثيلا، وعرض الوفد الجزائري حاجته من المال والسلاح على الرئيس عبد الكريم قاسم فاستجاب هذا الأخير لطلبه، مؤكداً أن كفاح الجزائر أمر أساسي في كفاح العرب، وأن العرب لن ينجحوا في مستقبل أيامهم ما لم تفز الجزائر، وأننا كلنا للجزائر[27].

وبالنسبة للسلاح فقد طمأن رئيس الحكومة العراقية الوفد الجزائري بأنه سيعطيهم من أجود ما لدى العراق من سلاح، أما بخصوص المال، فرغم إقراره بقلته لدى العراق إلاّ أنه وعد بأنه لن يبخل عليهم بشيء منه، وأن البلاد ستتحمل كل ما تستطيع تحمله من دعم مالي للجزائر[28].

ويروي أحمد توفيق المدني أن هذا الخطاب لم يرض وزير المال العراقي السيد حديد، فأخبر رئيس حكومته بأنه لا يوجد في خزائن الدولة شيء، فكيف يعطون من خزائن فارغة؟[29] فأجابه عبد الكريم قاسم بلهجة عنيفة بأن يوقف انجاز المشاريع، ويؤجل دفع مرتبات الموظفين، ويوقف كل شيء إلاّ الجزائر يجب أن تغاث حالا[30].

والواقع أن هذه تضحية نادرة الوقوع في تلك الأيام، فالعراق كان ساعتها يفتقر إلى المال، لأنه لم تمض على ثورته سوى عام واحد، وقد تعرض بعدها

لضغوط غريبة كبيرة، بل إلى نوع من الحصار الاقتصادي، كما أن البلاد لم تكمل استقرارها بعد، وكلها عوامل لا تساعد على توفر المال للجزائر.

إن هذا الموقف أثار ارتياحا عاما لدى قادة الثورة الجزائرية، ولدى الرأي العام العراقي والعربي، ومختلف الأحزاب والحركات القومية، وخاصة حزب البعث الذي ثمن هذا الإجراء، واغتنم فرصة انعقاد مؤتمر وزراء خارجية العرب ببغداد سنة 1961 ليطالب بالمزيد من الدعم للثورة الجزائرية، سياسيا، واقتصاديا وعسكريا في سبيل استقلالها[31].

وفي النهاية يمكن القول إن الخطاب الرسمي العراقي مرّ بمرحلتين متميزتين هما:

أ. **المرحلة الأولى:**

تمتد من 1954 إلى 1958 كان فيها النظام العراقي ملكيا، يدور في فلك الغرب، متقيدا بالتزامات حلف بغداد، ورغم ذلك، فإن العراقيين لم يتوانوا عن مساندة الثورة الجزائرية، لكنها مساندة لا تتعارض والارتباطات السابقة الذكر، لذا لم يسمح العراق بفتح المجال الإعلامي أمام الجزائريين، ولم ينتقد فرنسا صراحة، وحتى المواقف المتخذة في الهيئات الدولية، بما فيها هيئة الأمم المتحدة حاولت الحكومة العراقية أن تصبغ عليها نوعا من التوازن كي لا تغضب الغرب، وفي نفس الوقت، تستجيب لرغبة الشارع العراقي المتحمس للثورة الجزائرية.

ب. **المرحلة الثانية:**

وهي التي تلت ثورة 14 جويلية 1958 التي أقامت نظاما جمهوريا تقدميا بقيادة عبد الكريم قاسم، فقد حاول العراق الرسمي، خلال هذه المرحلة، تدارك ما فاته بالنسبة لدعم القضية الجزائرية، فكان أول من اعترف بالحكومة الجزائرية المؤقتة، كما استقبل وفدا جزائريا عالي المستوى برئاسة فرحات عباس، وأعلن عن مؤازرة الحكومة العراقية للثورة الجزائرية، بل أنه أصبح يتفاعل حتى مع

أحداثها اليومية، فوجه تحذيرا للإتحاد السوفياتي، حين قرّر رئيسه خروتشوف زيارة حاسي مسعود حتى لا يعد ذلك دعما لفرنسا في الجزائر، كما دافع عن أحمد بن شريف[32] حين حكمت عليه فرنسا بالإعدام، ثم تطور به الأمر إلى أن قطع علاقاته الاقتصادية ثم الدبلوماسية مع فرنسا جراء سياستها في الجزائر.

هوامش المقال

---

(1)- نوري السعيد : 1898 – 1958. رئيس مجلس الأعيان 1946–1954، رئيس مجلس الوزراء مرارًا قبل أن تطيح به ثورة تموز (جويلية) 1958 . charles SAINT- PROT Histoire de l'Irak , ellipses PARIS 1999 p151

(2)- أنشأ الغرب اتفاقية للدفاع المشترك في بغداد، سميت بحلف بغداد بين تركيا والعراق في 24 فبراير 1955، وانضمت إليه بريطانيا، ثم الباكيستان وايران، وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية عضوًا في بعض لجانه، هدفه تركيز الهيمنة الغربية في المنطقة، ومحاربة القومية العربية، وحماية إسرائيل، انسحبت منه العراق رسميا يوم 24 مارس 1959، فنقل مقره إلى أنقرة في أكتوبر 1959 وغيّر اسمه إلى الحلف المركزي (سنتو). انظر جمعة، القومية العربية، مرجع سابق ص ص 146–150.

(3)- اجاريشيف، جمال عبد الناصر، ترجمة سامي عمارة، دار التقدم، الاتحاد السوفياتي، 1983، ص 120.

(4)- نفسه ص 121.

(5)- أحمد توفيق المدني:" من سجل الجهاد الجزائري في الخارج "، الأصالة، ع 22، نوفمبر – ديسمبر 1974 ص30.

(6)- أحمد توفيق المدني:" من سجل الجهاد الجزائري في الخارج " : المصدر السابق.

(7)- المقاومة، ع 16 (03 جوان 1957.)

(8)- سعد محمد شلاش، " حركة القوميين العرب 1958 – 1966" أطروحة دكتوراه، مركز دراسات الوحدة العربية (د.ت) ص ص 220–221.

(9)- فيصل الثاني 1953–1958 ابن غازي ملك العراق، أطاحت به ثورة 14 تموز (جويلية) 1958 .

(10)- المقاومة ع 16 (3 جوان 1957).

(11)- نضال حزب الشعب العربي الاشتراكي، (1953 ـــــــــــ 1980) مكتب الاعداد العربي، دمشق ص 60.

(12)- الأمين بشيشي: سكرتير تحرير المقاومة الجزائرية والمجاهد والمعلق السياسي لصوت الجزائر بتونس، ثم القاهرة إبان الثورة، مدير عام الإذاعة الوطنية، ثم وزير للإعلام بعد الاستقلال.

(13)- الأمين بشيشي،" نماذج من الإعلام والإعلام المضاد". الإعلام ومهامه أثناء الثورة، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، وثورة أول نوفمبر 1954 (د.ت) ص 276.

(14)- الأمين بشيشي" دور الإعلام في حركة التحرير"، الثقافة، الجزائر عدد 140 سبتمبر-أكتوبر 1994 ص 83.

(15)- نفسه ص 72.

(16)- عبد الكريم قاسم، قائد عسكري عراقي ورئيس الجمهورية العراقية ما بين 1958- 1963 . charles SAINT- PROT Histoire de l'Irak op cit ; p177

(17)- عبد السلام عارف، اشترك في ثورة 14 جويلية 1958، تولى رئاسة الجمهورية العراقية ما بين 1963-1966 قتل في حادث سقوط طائرة. ibid ; p 185

(18)- شلاش، " حركة القوميين العرب "، مرجع سابق، ص 113.

(19)- المجاهد، ع 29 (1958/09/17) ص 02.

(20)- المدني،" من سجل الجهاد الجزائري في الخارج "، مصدر سابق ص 30.

(21)- المجاهد ع 33 (08 ديسمبر 1958) ص 06.

(22)- بالنسبة للمقاطعة قرر هذا المؤتمر ما يلي: " تعيد الدول العربية النظر في علاقتها السياسية والاقتصادية مع فرنسا، إذا ما استمرت هذه في حربها ضد شعب الجزائر. الأهرام (31 يناير 1961.)

(23)- المجاهد ع 79(1960/10/10)ص 4.

(24)- عبد القادر نور: "الإعلام عبر الوسائل السمعية للثورة الجزائرية"، مصدر سابق ص 214.

(25)- المجاهد، ع 96(1961/05/22) ص2.

(26)- المجاهد(1960/10/10) ص 4.

(27)- A.N.A. Boite n°.2 Dossier 137.Rapports Sur la mission du G.P.R.A.à Baghdâd

(28)- المدني: "من سجل الجهاد"، مصدر سابق، ص ص 31،32

(29)- نفسه.

(30)- A.N.A. Boite n° 2 Dossier 137. Rapports Sur la mission du -G.P.R.A.a Baghdâd

(31)- المدني: "من سجل الجهاد"، مصدر سابق ص ص 31-32.

[32]-أحمد بن شريف، ضابط في جيش التحرير الوطني، أصدرت في حقه المحكمة العسكرية الفرنسية بالبليدة حكما بالإعدام يوم 25 أكتوبر 1960 إلا أن الحكم لم ينفذ حتى جاء الاستقلال فتولى مناصب سياسية رفيعة بعد الثورة منها عضو مجلس الثورة وقائد الدرك الوطني لمدة خمسة عشرة سنة. Mohamed Harbi Le FLN. Mirage. J . a . s . t . d 1985 et réalité des origines a la prise du pouvoir (1954 . 1962) ED p 418